خذ وخل: أولويات كلما قلت خذ قال هات!

سليمان الفهد
alfahad073@yahoo.com

• نبشركم ببداية "موسم" الأولويات المتزامن مع موسم التنزيلات مصادفة، لاسيما أن الأول يتسم بالمزايدات لا التنزيلات! ولست أجادل بجدوى وأهمية وضرورة جدول الأولويات وسيلة لتنظيم عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية داخل قاعة عبدالله السالم.

ولكن هل يتفق الربع، داخل القاعة، على هذه الأولويات الوطنية التي تستأهل حقا صفة الأولوية؟! لاسيما أن أولويات المواطن الريعي لها أول وليس لها آخر! فتراها تتناسل كما الأرانب والفطر وحرائق هذه السنة المباركة! دع عنك الأولويات "القديمة" الراقدة في الأدراج؛ وبين طيات الأضابير والملفات، والمدرجة على جدول الأعمال الحرون، دون أن يحرك ساكنا ويحسم أمرها لسبب أو لآخر يتبدى في هوى العديد من النواب والوزراء وتوجهاتهم الشعبوية المتوسلة إرضاء خاطر المواطن الريعي الذي ألف رعايته من المهد إلى اللحد، ولسان حاله الملعلع به للحكومة الرشيدة يقول: "كلما قلت له خذ قال هات!".

لقد اتفق النواب في اجتماعهم الأول على المعايير التي تحدد الأولويات الوطنية، ويفترض أن هذه المسألة الجدلية العويصة قد حسمت، لكن الجدل الحماسي الطافح بالأجندات الخاصة لكل نائب تشي بأن الاختلاف على الأولويات مازال قائما، وأحسبه مرشحا إلى الحضور بشدة وتنام طاغيين، الأمر الذي قد يفضي إلى حالة تأزيم بين السلطتين لا حل لها سوى إجراء عملية قرعة أولويات، أو تحسم وفق لعبة الكراسي الموسيقية المعتمدة على طريقة "من سبق لبق" والتالي ما يلحق! وكفى الله الوزراء والنواب عناء ومغبة سوسة التأزيم التي تنخر في قوام الأولويات.

• في لقاء حواري للنائبة الدكتورة معصومة المبارك بصحيفة "الأنباء" 30 سبتمبر 2009 الماضي، قالت بصفتها عضوا في فريق الأولويات إن الحكومة قدمت 43 أولوية، اللهم زد وبارك، ليس من بينها قضايا "البدون والقروض والمعاقين والمرأة وقانوني الجامعة والتعليم التطبيقي"، وإذا أدمجت أولويات السلطتين فسوف يحظى فريق الأولويات بركام منها يتضخم مثل كرة الجليد المتدحرجة من هامة رغبات المواطنين الموسومة الموصومة بصفة الأولويات إياها!

من هنا تكمن أهمية التوافق على الأولويات الوطنية الضرورية التي تعني الوطن كله، ولا تخص فئات بعينها، دون غيرها من فئات المجتمع الواحد، والعبدلله في هذا السياق يشير إلى جدوى الاتفاق من باب التمني والتفاؤل ليس إلا، تأسياً بقولة الشاعر: "ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل" التي ينتظرها الشعب منذ سنوات عجاف طال أمدها!

فقد بات اتفاق السلطتين عصيا كالحلم المؤجل، إن لم أقل كالحلم المستحيل! ذلك أن العديد من الأولويات ينحو صوب إرضاء المواطن الريعي المترع بالسمنة المفرطة، والسكري، والضغط المرتفع، والسلف المؤدي إلى الفلس، وغير ذلك من أعراض وأمراض المواطن النفطي كامل الدسم، ولله الحمد!

لذا تبدو الخشية متوقعة من أن يتحول الجدل الساخن بشأن الأولويات إلى مشروع تأزيم ينفي التنمية وعمارة البلاد والعباد، فضلا عن إهدار وقت مجلس الأمة في سجال "حنجوري" يجيده أصحاب الحبال الصوتية العالية، دون أن يفطنوا إلى أن الوقت الضائع في قاعة عبدالله السالم مال عام يستوجب "استجوابا" بمعنى ما، من جراء إهداره بسفه لا يغبطون عليه!

كاد المريب أن يقول خذوني!

سعد العجمي
alajmi@mbc.ae

بداية ليتأكد الجميع أنه ليس بيني وبين أي من المسؤولين في القطاع النفطي خصومة شخصية ولا مصلحة ذاتية فإن انتقدت أحداً منهم، فإن هدفي هو المصلحة العامة عبر تسليط الضوء على مكامن الخطأ لإصلاحها، وإن امتدحت آخر فلأنه قد عمل عملاً جيداً، ولو من وجهة نظري الشخصية على الأقل حسب ما أتيح لي من معلومات وحقائق.

لم أكن أتوقع أن يثير مقالي يوم الأحد الماضي "مهزلة أخرى في القطاع النفطي" كل تلك الضجة والهالة المصحوبة باتصالات هاتفية عبر وسطاء من هنا وهناك، وهو ما يؤكد أن المقال كان مؤلماً للبعض، خصوصاً للقيادات الوسطى في المؤسسة النفطية.

في رده عليَّ الأسبوع الماضي كُتِب للموظف (ف. م) معلقة صيغت بأسلوب قانوني ذي صبغة "دينية" لم يكتب هو فيها حرفاً واحداً، لكن ذلك كله لا يهمني بقدر ما جاء في مضامين الرد من تناقضات صارخة تثبت صحة كلامي، ناهيك عن أن (ف. م) اكتشف دون غيره أنه المقصود في المقال، وكأن المريب يكاد أن يقول خذوني.

في 2 يوليو 2008 وفي 9 يوليو من العام نفسه، بعثت شركة صناعة الكيماويات البترولية بكتاب إلى شركة خدمات القطاع النفطي طلبت فيه الأولى نقل الموظف (ف. م)، وجاء رد الشركة الثانية بالموافقة في 3 أغسطس 2008، فلماذا لم يتم النقل؟

يقول (ف . م) في رده إنه هو من طلب تأجيل النقل لأنه كان لديه إصابة عمل ويفكر في التقاعد الطبي، وهذا الكلام غير صحيح ومردود عليه، فإن كنت مريضاً فلماذا تقدمت بطلب النقل في الأصل، خصوصا أنك ستنتقل إلى عمل إداري مكتبي؟ ولماذا بعد ذلك طلبت توسط خمسة نواب منهم نائب سابق لإتمام عملية النقل، وآخر نائب عجمي تجمعك به صلة قرابة بالرضاعة، هل نسيت عزاء "أبو حليفة" عندما رفض النائب العجمي السلام على مسؤولك المباشر لأنه لم يستجب لطلبه بنقلك! الحقيقة أن من رفض نقلك هو شركة الخدمات البترولية ولست أنت وذلك بموجب الكتاب الموجه إلى إدارة شركتك في 24/8/2008.

ألم تذهب مع النائب خالد الطاحوس وتقابل وزير النفط قبل شهر ونصف وقلت له بالحرف الواحد: "أريد أن أنقل إلى أي مكان غير مكان عملي هذا لأنني محارب من مسؤوليني"؟ فكيف تقنعنا بأنك من طلب تأجيل نقلك في السابق؟ أنكر هذه الحادثة إن كنت تملك الشجاعة أنت ومَن وراءك، هل تريد أن أقول ماذا قلت لوزير النفط في ذلك اللقاء عن مسؤوليك وعن رئيسة مجلس إدارة شركتك؟ وبماذا اتهمتهم؟! على مَن تعزف مزاميرك؟ فالحقيقة أن طلب نقلك المذكور لم ينفذ لأسباب أنت تعرفها وقد استذبحت لإتمامه، لكن مكالمة هاتفية أوقفته لأنك لا تصلح للموقع الجديد لأسباب ستعرفها في طيات هذا المقال... عموماً لديَّ شهادة من النائب خالد الطاحوس بشأن تفاصيل الحادثة محفوظة لدى إدارة "الجريدة".

في ردك الذي كُتِب نيابة عنك، كانت هناك إشادة واضحة جدا بمسؤوليك المباشرين في الشركة، خصوصاً نائب العضو المنتدب للشؤون المالية والإدارية وواضح أن علاقتك بهم أخيرا صارت "سمن على عسل"، فما سر هذا التحول المفاجئ خلال شهر فقط رغم أنك كنت تهددهم دائماً بوثائق ومستندات لديك؟!

يا عزيزي ما أخبار ترقيتك وعلاواتك و"البونص" ومكافأة مشاركة النجاح التي لم تمنح لك بناء على تقرير مسؤوليك؟

وبالمناسبة ما أخبار مسؤولك المباشر الذي كانت وظيفته "تخييط" خياش في قسم التصدير، وفجأه استحدثوا له منصباً لم يُسمع به من قبل فلا هو رئيس فريق "تيم ليدر" ولا مدير "منجر"! ومادامت علاقتك مميزة كما تقول مع مسؤوليك وأنه لا توجد مشاكل بينكم، فلماذا رفعت قضية عليهم؟ أرجو أن تذهب إلى المبنى رقم (4) التابع لوزارة الشؤون في منطقة الأحمدي لتتأكد من ذلك.

لماذا وافقوا على نقلك أخيراً رغم أنهم رفضوا ذلك في السابق؟ ولماذا تغيرت آراؤك عن مسؤوليك بين عشية وضحاها؟ أعداء الأمس صاروا أصدقاء اليوم، مَن حاربوك على حد قولك قبل عام أصبحوا رمزاً للعطاء والتفاني في العمل اليوم، كما جاء في ردك، أتدري لماذا؟ لأن الصفقة التي تحدثت عنها في مقالي السابق قد تمت بالفعل، فسبحان مقلّب القلوب.

على كل، مَن قام بالرد نيابة عنك كشف نفسه بنفسه عندما تطّرق إلى تقارير ديوان المحاسبة، فكيف اطلعت عليها وأنت الموظف الصغير بمسمى إداري خدمات عاملين (ب)؟ وكيف روَّجتم في ردكم بأن ديوان المحاسبة أشاد بالإدارتين الحالية والسابقة للشركة، بينما في واقع الأمر ديوان المحاسبة نصح بالتخلص من الاستثمار في شركتين من أصل ثلاث شركات تابعة لشركة صناعة الكيماويات البترولية هما شركة "أكوابوليمرز" وشركة "بي أي سي كندا" كونهما يسجلان خسائر مادية كبيرة، وسجل على الشركة الكثير من الملاحظات في تقريره الأخير، أبرزها كثرة الأوامر التغييرية في المشاريع، وإلغاء المناقصات وطرحها أكثر من مرة لعدم تحديد المواصفات بدقة، وكذلك عدم تطبيق غرامات التأخير الخاصة ببعض المشاريع.

أما أخي (ف. م) صدقني ليست لدي مشكلة معك، بل إنني لو رأيت حقك قد سُلب لكنت أول من يدافع عنك، فأنت مجرد وسيلة استخدمها مَن يريد البقاء في منصبه لتحقيق مصالحه، وقد قلت ما عندي وقلت أنت ما قيل على لسانك، ولن أدخل في جدال معك بعد اليوم لأن الموضوع بالنسبة إلي منتهٍ، وإن كنت قد تضررت فهناك قضاء عادل يمكنك اللجوء إليه ليفصل بيني وبينك، أما الموضوع بيني وبين تلك القيادات فمازال لحديثه بقية، ولن أتراجع لحظة عن كشف أي تجاوزات في قطاعاتهم إلا أن "يترك الموت أبناء آدم وحواء"، وإن عادوا عدنا.

محمد هايف... «لعبها صح»!

د. ساجد العبدلي
sajed@sajed.org

النائب محمد هايف المطيري، نائب سلفي حتى نخاع النخاع، يؤمن بالفكرة الدينية، وينطلق منها ويعود إليها، انتخبه الناخبون وهو كذلك، واستمر على ذلك حتى الساعة، كقطار يسير على سكته لا يحيد عنها. رجل منسجم مع نفسه وقناعاته دائما، ولذلك، وبالرغم من اختلافي المعلن مع طريقته في العمل وترتيبه لأولوياته، فإني لم أكن يوما مستغربا انشغاله بمسألة الظواهر السلبية أو بموضوع الضوابط الشرعية لممارسة المرأة حقوقها السياسية؟ ولا أدري كيف غاب عن أذهان من يخاصمون محمد هايف، أنه وبحكم موقعه كنائب كان حتما سيمارس كل الأدوات الدستورية والقانونية والإعلامية المتاحة له لتطبيق ما يراه لازماً مهما كان الأمر لا يعجبهم ولا يستهويهم!

الضجة التي ثارت أخيرا حول فتوى إدارة الإفتاء التابعة لوزارة الأوقاف، والتي جاءت كإجابة لسؤال من النائب محمد هايف حول ما إذا كان لزاما على المرأة الالتزام بالحجاب الشرعي عند ممارستها لحقها السياسي، هي مع كامل الاحترام للجميع، ضجة ليست في محلها!

ولابد من الإشارة إلى أني لا أكتب اليوم لأتخذ موقفا سياسيا- وإن كنت بالطبع لن أجامل أحداً بإيماني المطلق بشرعية الحجاب على المرأة المسلمة- بقدر ما أني أكتب في محاولة لتقصي المنطلقات الموضوعية لهذه الضجة.

هل الضجة لأن النائب، وانطلاقا من ممارسته لحقه الدستوري كمواطن أولا وكنائب ثانيا، واستنادا إلى منظومته الفكرية المكشوفة للجميع، قام بتوجيه سؤال لإدارة الإفتاء؟ ألم نكن نسمع دوما الاعتراض على الفتاوى المستوردة وبوجوب أن تكون فتاوانا محلية، بل من الجهة الرسمية المخولة بذلك؟ فلماذا الضجة اليوم ومحمد هايف قد جاء بها من وزارة الأوقاف؟ أم أنها يا ترى لأن إدارة الإفتاء قد استجابت بالفعل للسؤال فأجابت؟ أليس هذا هو دورها وصميم عملها تجاهه وتجاه غيره؟ أم أنهم كانوا يتوقعون أن تلتزم الصمت في هذا الموضوع لأن له نتوءا سياسيا، قاصرة عملها على فتاوى الطهارة وما شابه كبعض إدارات الإفتاء في العالم العربي؟ أم هل الضجة يا ترى لأن الفتوى أقرت بأن الحجاب الشرعي واجب على المرأة المسلمة؟ أليس هذا ما جاء به الإسلام، دين الدولة وفقا للدستور؟ أم أنهم كانوا يتوقعون أنها ستقول إن الحجاب ليس بواجب ولا فرض إكراما لعيون الواقع السياسي ومجاملة للقانون «العائم»؟

أم أن الضجة انطلقت من الأساس رفضا لفكرة أن تعرض مسألة الحقوق السياسية للمرأة على إدارة الفتوى؟ فإن كان هذا هو السبب، فالسؤال هنا: أما لاحظ الرافضون أن قانون الحقوق السياسية للمرأة قد اشترط منذ صدوره في العام 2005 على المرأة الالتزام بما أسماه «القواعد والأحكام المعتمدة في الشريعة الإسلامية»، وأنه كان سيظهر حتما عاجلا أم آجلا، شخص ما، ليطالب بتعريف وتحديد هذه القواعد والأحكام، من خلال الجهة الرسمية المتخصصة؟!

النائب محمد هايف، وكما نقولها بالعامية «لعبها صح»، واتخذ مسارا قانونيا صحيحا مئة في المئة فطرق باب الجهة الرسمية وتلقى الجواب المتوقع الذي لم يكن منه مناص، وليس في الأمر هذه المرة، كما يحاول أن يصور البعض، أي تحالف ما بين السلطة والإسلام السياسي، وكان حريا بمن لم يعجبهم ما آلت إليه الأمور، أن يدركوا أن هذه المواجهة كانت قادمة لا محالة، وأن يكونوا مستعدين لها لا أن يتركوا الأمور تمضي في أعنتها، على أمل غفلة التيار الديني.

الآن ليس أمام الرافضين لهذه الفتوى، خصوصا أنهم يشيعون بأننا نتجه نحو دولة «طالبان»، إلا المواجهة عبر القنوات الدستورية والقانونية، لا الضجيج والزعيق، ولا داعي لخلط الأوراق أو التردد خوفا من مغبة إبداء الموقف الحقيقي، فالكويت دولة دستورية تقوم على مواد محددة وواضحة.

ليتحركوا مثلاً لإلغاء المادة الثانية من الدستور التي نصت على أن دين الدولة الإسلام، وألزمت المشرع بالأخذ من الشريعة ما وسعه ذلك وفقا للمذكرة التفسيرية، ولتصبح دولتنا دولة لا علاقة للشريعة بدستورها وقوانينها، أو ليتحركوا لإلغاء إدارة الإفتاء في وزارة الأوقاف، أو ربما الوزارة بأسرها، أو على أقل القليل، حتى لا يقال بأني فتحت الأمر على واسع، وإن لم أكن كذلك في الحقيقة، ليتحركوا على تغيير القانون الذي اشترط التزام المرأة بالقواعد والأحكام الشرعية عند ممارسة حقوقها السياسية. أما أن يبقى القانون على ما هو عليه، ويرفضوا في نفس الوقت أن يسعى أحد لتفسير معناه، فحينها يكونون قد وقعوا في تناقض صارخ مع المبادئ الديمقراطية الداعية إلى التمسك بالدستور وتطبيق القانون، حتى لو لم يوافق هوى هذا الطرف أو ذاك، وأما السير في غير هذه المسارات فعبث لا يليق.

كلمة أخيرة لازمة، وهي ضرورة أن ننتبه إلى أن هذا الخلاف الجديد جار اختطافه، فهناك من يحاول أن يظهره خلافا بين أهل التقدم والمستقبل وأهل التأخر والماضي، وهناك في المقابل من يحاول أن يظهره خلافا بين الدين وأعدائه، في حين أنه يجب أن يبقى خلافا ديمقراطيا في إطار الدستور والقانون.

منح الرئيس الأمريكي باراك أوباما جائزة نوبل للسلام

عبدالمحسن جمعة

أحلام الحكومة... و«طناش» معالي الوزيرة

جو الخريف في الكويت بديع خصوصا بعد انتهاء موسم «اللاهوب» الصيفي لمن يعيشه كاملا دون سفرة تمثل وقتا مستقطعا من حمام «الساونا» الكويتي الطبيعي الجميل على قلوب «المعترين» من أمثالنا، والذين لا يستطيعون تحمل نفقات السفر وتكاليفه الباهظة سنويا، ولكن الظاهر أن طقس ليالي شهر أكتوبر الجميلة قد أثر إيجاباً على حكومتنا الرشيدة، وأطلقت عنان نشاطها فأخذت تتمتع بنسائم «البراد» الليلية لتعقد اجتماعاتها مساء بكثافة لتنجز برنامجها ذي المشاريع التنموية الكبرى التي ستسوقها على الورق في برنامج عملها الذي ستقدمه إلى مجلس الأمة قبل نهاية الشهر الجاري.

ويبدو أن نسائم «البراد»، والمنظر الشاعري للبحر ليلا من «السيف» جعل الحكومة أثناء اجتماعاتها تغرق في حالة من النشوة الوردية، التي تنقل من يعيشها إلى أوهام أحلام اليقظة التي لا تجعله يتحسس الواقع من حوله وحقائقه، فالحكومة صاحبة «الميغا مشاريع» لم تسأل نفسها، وهي تقر تلك المشاريع الكبرى- التي أقرتها عدة مرات سابقا- عمن سينفذها؟ هل وزارة الأشغال العامة الغارقة في مأساة محطة مجاري مشرف وهبوط الأرض في محطة العقيلة، وفصول استاد جابر الهزلية، وهي الوزارة التي يستغرق أيضا تصميم مبنى اعتيادي عامين كاملين لديها؟ أو بلدية الكويت التي تُسرق ملفاتها الحساسة في وضح النهار من مكاتبها؟ أو إدارة الطيران المدني التي تتحدث عن إنجاز قاعة مسافرين مؤقتة لاستيعاب الزحام الشديد في مرافقها في عام 2012؟!

قصة اجتماعات الحكومة المكثفة والمسائية لإنجاز مشاريع البلد المعطلة أصبحت عادة مكررة منذ سنوات طويلة كلما استحكمت حالة التذمر والسخط لدى العامة، ومن يرجع إلى الأرشيف سيجدها متكررة دون فارق أو إنجاز، وتنتهي كل مرة إلى لا شيء، فلا يوجد في البلد إدارة وسطى قادرة على التنفيذ، فمشروع مستشفى جابر أوقف بتوصية من وكيل وزارة الأشغال العامة المهندس عبدالعزيز الكليب العام الماضي بحجة التوفير وإعادة طرحه مرة أخرى ليتضح أن المبلغ الذي وفره هو 16 مليون دينار تقريباً من أكثر من 320 مليون هي القيمة الإجمالية للمشروع، وهو مبلغ لا يساوي الضرر والكلفة الاجتماعية والسياسية لتعطيل المشروع الذي وضع سمو أمير البلاد حجر أساسه منذ سنوات، والمفجع أنه حتى الآن لم توقع وزارة الأشغال عقد تنفيذه منذ ترسيته الأخيرة في يوليو الماضي، ونفس الحالة ستتكرر مع عدة مشاريع أخرى، منها مشروع ميناء بوبيان الذي يراوح بين لجنة المناقصات المركزية ووزارة الأشغال منذ سنين، وجسر الصبية الذي يتجول بين اللجان الوزارية كالتائه في القفار، ومشروع مترو الكويت المنجزة تصاميمه منذ عامين ولا يجد طريقه إلى جدول أعمال مجلس الوزراء لإقراره بشكل نهائي، ومدينة الحرير وتوسعة المطار، وعشرات المشاريع الأخرى التي تحتاج إلى قرارات التنفيذ والإدارة القادرة على القيام بها.

لذلك فإن اجتماعات الليالي الخريفية الجميلة وما تحمله من أحلام وردية لن تقنع أحدا بشيء لأن الشعب الكويتي، حتى المقيمين فيها عاشوها مرارا سابقا، وأسماء المشاريع التي ستحملها قد سمعها الناس عشرات المرات سابقا، ولن يقتنع بإمكانية إنجازها سوى من يريد مسكّناً ليمر من حالة الإحباط والتذمر الحالية أو من يريد أن يريح ضميره مؤقتا من ذنوب سوء إدارة البلد أو تعطيله لها لأجل مشاريعه السياسية الخاصة العبثية، لأنه دون عمل جدي لإيجاد دماء جديدة في الإدارة الوسطى الحكومية، فإن الناس «ستقبض من دبش» وستصحو من أحلام اليقظة الحكومية على واقعهم الجامد والمرير دون أي تغيير حقيقي أو إنجاز ملموس.

***

الإخوة أولياء الأمور والطلبة والطالبات الذين نقلت في مقالتي الأحد الماضي شكواهم الوجيهة حول قضية مهمة تتعلق بوزارة التعليم العالي وتحديدا بالبعثات الخارجية وعلاقتها بمستقبل العديد منهم، وردا على اتصالاتكم ورسائلكم النصية القصيرة والرسائل الإلكترونية العديدة التي استلمتها حول رأي معالي الوزيرة د.موضي الحمود في الشكوى، أبشركم بأنها لم تقرأ المقالة!! علما أن أهم واجبات من يعمل في الشأن العام أن يطلعه طاقم مكتبه على ملخص يومي لكل ما يتعلق به وبمهامه ومجال عمل وزارته في وسائل الإعلام المختلفة، ولكن يبدو أن معاليها لا تقرأ إلا لفئة مصنفة لديها، أو أن هناك قصورا فادحا لدى إدارة مكتب معاليها، وبسبب تعاطفي الشديد مع ما سمعته من الأهالي والطلبة بما يخص الشكوى، ورغبتي في نشر رد في مقالتي اليوم يريحهم لكونها ذات طابع مستعجل، بادرت الأربعاء الماضي بالاتصال بالوزيرة الحمود التي قالت إنها لم تقرأ الشكوى... ووعدت بقراءتها على «النت» والرد قريبا، ولكن معاليها «طنشت» وتجاهلتنا، وستفتح وزارة التعليم العالي اليوم خطة البعثات (الشواغر)، دون الالتفات لشكواكم، ومع أسفي الشديد أقول لكم: مالكم بعد ذلك يا جماعة غير أن تبحثوا عن نائب أو أكثر ينقل شكواكم لعل معاليها تستمع له... ويكون لديها وقت لتقرأ وقائعها وتفاصيلها.

حتى الحج بفلوس الحكومة!

مظفّر عبدالله
mudaffar.rashid@gmail.com

أول العمود: وزير النفط يقول إن أحد أسباب تأجيل مشروع رفع قدرة الكويت لإنتاج 4 ملايين برميل من النفط مرده نقص في الكوادر الوطنية... هذا الكلام يحتاج إلى وقفة بعد أكثر من 50 سنة من إنتاج النفط وبيعه.

***

آخر نكته كويتية، حملات الحج وبسبب إنفلونزا الخنازير أصبحت كما يقال «تكش ذبان»، فمعظم الناس تخشى الإصابة من العدوى في مناسك الحج، ولذا فإن زبائن هذا الموسم قلة، خصوصا بعد قرار وزارة الصحة منع خمس فئات من الذهاب إلى الحج.

الظريف أن أصحاب الحملات سيجتمعون مع مسؤولي وزارة الأوقاف قريبا لعرض مطالبهم في تقليد واضح لأسلوب الخاسرين من تداول الأسهم في البورصة ولسان حالهم: إذا ربحت ضحكت... وإن خسرت فتعالي يا حكومة.

يتم الآن تداول مقترحات لإنقاذ أصحاب حملات الحج، ومنها تحمل إيجار مواقعها في منى وعرفات وتخفيض الضمان المالي من 15 ألف دينار إلى 7 آلاف دينار، والمطالبة بعدد 2 باص من الحكومة... «اشبقى بعد».

أطباع كثير من التجار في هذا البلد غريبة، فالربح عندهم رزق من الله أما الخسارة فهي من مسؤولية الحكومة إن لم تكن من تدبيرها، فالتاجر يعتقد أنه يجب أن يربح من وراء أي حركة يقوم بها في السوق رغم أن التجارة ربح وخسارة، وحملات الحج لا تعترف بآلية السوق هذه، فهي تريد أن تسدد خسارتها من الأموال العامة مقابل عدد أقل من الحجاج لا يكاد يسبب لها بعض الإزعاج في الأراضي المقدسة، وهي تريد تخفيض قيمة التأمين حتى تبرر تقصيرها في تقديم الخدمات المطلوبة في الحج، وتفوت الفرصة أمام المتقدمين بالشكوى لوزارة الأوقاف بعد انتهاء موسم الحج بحجة قلة مبلغ التأمين.

إذا كان المطلوب دفع إيجار مواقع الحملات في منى وعرفات وفوقه باصان وتخفيض قيمة التأمين فلماذا لا تكتمل المطالبات بطلب التمور والألبان من الجمعيات التعاونية مجانا، والطلب من متعهد كويتي لحفر "الدراكيل" بتوفير جمرات إبليس ووضعها في كيس يقدمه بيت السدو هدية حتى تكتمل الحملة وتكون «حجة بلاش»؟ فالحملات تريد كل شيء، وإذا حدث أن توفي حجاج من المرض فسيقولون إنها مشيئة الله!

طلبات حملات الحج في الأغلب ستُلبَّى مادامت الحكومة قد انصاعت في سوابق تاريخية لمطالب مماثلة وإن اختلفت الأرقام، فهي تريد أن تكون طوق نجاة لأي صاحب بقالة لا يربح... يحيا المال العام وعاش تجار آخر زمن... وتحية لحكومة طوق النجاة، وأخرى لمجلس نتوقع أن يطالب بتعويض أصحاب الحملات بعد تجمع رديء في ساحة الإرادة.

ياسر عبد العزيز *

ما يوحد العرب... ويشلهم

يتكالب على مصر في الوقت الراهن عدد من التحديات الصعبة؛ أهمها مواجهة وبائي إنفلونزا الخنازير والطيور، ومشكلة ري المزروعات بمياه الصرف الصحي، والقلاقل التي تثيرها بعض دول حوض النيل في شأن مراجعة حصة البلاد من المياه، التي لا تسد الحاجة في الأساس، فضلاً عن أزمة الخلافة السياسية، والتدهور الاجتماعي والاقتصادي المقيم، وتفشي الفساد، ومشكلات التلوث، والتهديدات الجادة بغرق الدلتا في غضون عقود محدودة، لكن الأسبوع الماضي شهد تركيزاً عالياً على مشكلة نقاب الفتيات في التعليم الأزهري والعام.

زار شيخ الأزهر معهداً أزهرياً، فوجد فتاة في الثالثة عشرة من عمرها منقبة، فطالبها بخلع نقابها، لأنه «عادة وليس عبادة»، فاندلعت ثورة عارمة، هيمنت أخبارها على كل وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية، وطالبت جماعة «الإخوان المسلمين» الإمام الأكبر بالاستقالة، وبات الحديث عن النقاب وجدواه وشرعيته وتقنينه الشاغل الأكبر للشارع المصري.

وقد تزامنت تلك الأزمة مع قرار رسمي بمنع الطالبات المنقبات من دخول مسكن المغتربات التابع لجامعة القاهرة، وهو القرار الذي أثار بدوره اعتراضات وتظاهرات احتجاجية للطالبات المستهدفات، وفجر جدلاً واسعاً بين مؤيديه ومعارضيه، لم يحد منه تراجع الأزهر ووزارة التعليم العالي عن موقفهما، والاكتفاء بقصر حظر النقاب على الفصول والمساكن التي لا يدخلها الرجال.

الكويت أيضاً لا تنقصها تحديات؛ فأزمة الملف النووي الإيراني تهدد المنطقة كلها بشبح الحرب وعدم الاستقرار، والعلاقات مع العراق تمر بتوتر ينذر بالمخاطر، وتفاعلات الأزمة المالية العالمية مازالت تلقي بظلالها الكثيفة على الاقتصاد الوطني، وعدد من مشروعات التنمية يتعثر في ظل اتهامات بالإهمال والفساد وسوء الإدارة، والعلاقات بين الحكومة والبرلمان تخرج من أزمة لتدخل أخرى، لكن ما هيمن على الرأي العام الكويتي في الأسبوع الماضي وحظي بالعرض المكثف في وسائل الإعلام، لم يكن سوى فتوى وزارة الأوقاف بإلزامية حجاب المرأة لدى ممارسة حقوقها السياسية.

في 23 من شهر سبتمبر الماضي، وتزامناً مع العيد الوطني للمملكة العربية السعودية، افتتح خادم الحرمين الشريفين، في حضور عدد من الزعماء والقادة العرب والأجانب جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية شمال مدينة جدة، وهي الجامعة التي يُعول عليها كثيراً في خدمة أهداف المملكة التنموية ودفع مسيرة العلم وتفجير طاقات الباحثين السعوديين، والتي رُصدت لها مليارات الريالات لتجهيزها ورفدها بالإمكانات البحثية والتكنولوجية، بما يمكنها من تحقيق الأهداف الكبيرة التي أنشئت من أجلها.

ورغم أن المملكة لا تعدم مشكلات وتحديات صعبة تحدق بها على الصعد الاقتصادية والسياسية والتنموية والاجتماعية، ورغم أن فعاليات علمية وسياسية عربية وإسلامية وعالمية معتبرة رأت في خطوة إنشاء الجامعة بادرة واختراقاً علمياً وتنموياً واجتماعياً يمكن أن يُبنى عليه الكثير، فإن جدلاً واسعاً اندلع في السعودية وخارجها، وخلافات عميقة نشأت وتضخمت، ليس تضارباً حول جدوى تلك المنشأة العلمية أو طبيعة العلوم التي ستدرس بها أو الطلاب الذين ستضمهم بين جنباتها أو النتائج التي ستترتب على بدء الدراسة بها، ولكن لأنها ستسمح باختلاط الطلاب والطالبات.

وعلى الفور انقسم العلماء والنقاد والناشطون والجمهور إلى فريقين لا ثالث لهما؛ أولهما رأى في الجامعة مواكبة لتحديات العصر وخطوة إيجابية نحو الأخذ بأسباب التقدم وفتحاً مؤزراً في طريق تحرير طاقات المجتمع ومنح المرأة الفرص العادلة للمشاركة في عملية التنمية، وثانيهما اختصر موضوع الجامعة برمته في كونه «سيبيح الاختلاط ويجلب المفاسد ويهز أحد ثوابت المجتمع السعودي المحافظ القائم على منع الاختلاط خصوصاً في المعاهد الدراسية».

في شهر سبتمبر نفسه، كانت الصحافية السودانية لبنى أحمد حسين تمثل أمام محكمة الجنايات في الخرطوم بتهمة «مضايقة الشعور العام»، لأنها ارتدت سروالاً بالمخالفة لنص المادة 152 من القانون الجنائي، حيث نجت من حكم بالجلد، واكتفت المحكمة بتغريمها 200 دولار أميركي، في وقت تتعرض فيه سودانيات عديدات للجلد من جراء ارتداء ملابس تعتبرها الشرطة غير لائقة بمجتمع مسلم.

السودان يئن تحت وطأة الفقر والفساد وسوء الإدارة، ويتشرد الآلاف من أبنائه جوعاً ومرضاً، وتتهدد وحدته الترابية وسلامته الإقليمية، ويشرف على التمزق والانفصال، فيما تجد شرطته الوقت والجهد والتركيز الكافي لملاحقة فتيات يرتدين سراويل، وتحيلهن على المحاكمات لأنهن «يضايقن الشعور العام».

الأمر ذاته يتكرر في غزة، حيث يخوض ذلك القطاع الباسل معركة شرسة مع الدولة العبرية المسلحة حتى الأسنان، وحيث آثار معركة غزة التي وقعت في ديسمبر ويناير الماضيين تتفاعل، والعالم أجمع ينشغل برصد الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي خلالها، والانقسام الفلسطيني ينخر في عظام قضية الاستقلال ويهدد بوأدها، لكن حركة «حماس» تجد الوقت والجهد والتركيز الكافي لكي تصرف شيئاً من طاقتها لملاحقة الفتيات غير المحجبات في المدارس والجامعات وفرض «الزي الإسلامي» عليهن، وتصدر قراراً بمنع الفتيات والسيدات من ركوب الدراجات النارية «حفاظاً على التقاليد والعادات».

ما يجمع العرب اليوم ويشحذ طاقاتهم ويوحدهم ويخزيهم ويشلهم ليس سوى جسد المرأة... ما يظهر منه وما يختفي، والمعركة الكبرى التي يخوضها الناشطون في أكثر من دولة عربية مثقلة بالهموم والأوجاع ليست سوى المعركة على هذا الجسد، وهو أمر يثير الضحك... لكنه ضحك كالبكاء.

* كاتب مصري

الجريدة
www.aljarida.com
يومية سياسية مستقلة

تصدر في الكويت عن شركة الجريدة للصحافة والنشر- الصالحية - شارع فهد السالم - مبنى أسامة
تلفون: 22257036 / 22257037 / 22257038 - فاكس: 22257035 - ص. ب: 29846 صفاة 13159 الكويت
شكاوى التوزيع والاشتراكات: خدمة العملاء: تلفون: 1828111 - فاكس: 22252540

الإعلانات:
شركة الوقت الدولية للدعاية والإعلان
تلفون: 22495104/5/9/7
فاكس: 22495107

التوزيع:
شركة المجموعة التسويقية
للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع ذ. م. م.
تلفون: 24919620 - فاكس: 24839487